

دراسات في الفكر السياسي عند أبي حنيفة

أحمد العوضي

قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، جامعة مؤنة

الملخص

يمثل هذا البحث محاولة لاستجلاء الفكر السياسي عند أبي حنيفة، وذلك من خلال امتناعه عن المشاركة في العمل السياسي والإداري في عصره، وموقفه من الخوارج ومعارضتهم السياسية ضد سلطة الحكم، وموقفه من معارضة آل البيت السياسية ضد سلطة الحكم أيضاً. ومن المباينة للعباسيين، ورأيه في طاعة ولي الأمر وقبول هداياهم وأخيراً وصيته لتلميذه أبي يوسف.

Abstract

This research tries to inverstigate the political thought of Abu Hanifa through his refutation to participate in the political regime of his time; his attitude towards khawarij, who opposed the islamic political state, his attitude of Al al-bait's opposition of the same islamic political state, his oath of allegiance to the Abbasids, his opinion about the obedience of leaders and accepting their gifts, and his advice to his student AbuYousuf.

مقدمة

الإمام أبو حنيفة- رحمه الله- أحد الأئمة الأعلام في تاريخ الإسلام، بلغ رتبة الإمامة في علوم الشريعة في عصره. عاش في ظل خلافتين إسلاميتين: الخلافة الأموية، والخلافة العباسية، فقد عاش نصف قرن هو آخر عمر الدولة الأموية في المشرق، كما عاش أول عقدين من عمر الدولة العباسية.

إن مما لا شك فيه أن أبا حنيفة كان له أثر كبير في ميدان اختصاصه، لا سيما الفقه وأصوله والعقيدة، لذلك اهتم به المؤرخون، فأرخوا له، واستودعوا التاريخ أخباراً وروايات استرعت انتباه الدارسين والباحثين حول شخصيته، وحفزتهم على الكشف عن جوانب عديدة من شخصيته الفكرية.

لقد استرعى انتباهي كلمات وفتاوى ومواقف رويت عن أبي حنيفة، لها صلة وثقى بالفكر السياسي، فألفت ذهنياً بينها، فوجدتها خيوطاً فكرية صالحة لتوضيح جانب الفكر السياسي عنده فأغراني ذلك لتناول هذا الجانب وتخصيصه بهذا البحث.

ولقد حرصني على ذلك أنني لم أجد من أفرد هذا الجانب عند أبي حنيفة بالبحث، بحيث يجتمع متفرقه، ويتناسق بناؤه ويتكامل، فتصدت لذلك، ووسمته بعنوان «دراسات في الفكر السياسي عند أبي حنيفة». وجعلته في النقاط الآتية:-

أ- تعريف موجز بأبي حنيفة.

ب- امتناعه عن العمل الإداري والسياسي في ظل السلطة الأموية.

ج- موقفه من الخوارج ودوره السياسي في صلح السلطة السياسية معهم.

د- ولاؤه لمعارضة آل البيت السياسية ضد الأمويين والعباسيين.

هـ- رفضه إعطيات وهداياها السلطة الحاكمة.

و- طاعته لولي الأمر في غير معصية.

ز- وصيته لتلميذه أبي يوسف.

ح- حادث اعتقاله الآخر.

ط- الخاتمة.

ك- الهوامش.

١- تعريف موجز بأبي حنيفة:

هو النعمان بن ثابت بن النعمان بن زوطي، من بلاد فارس (١) ولد بالكوفة وقيل بالأنبار (٢). كان مولده سنة ثمانين هجرية (٣) على الراجح. اشتغل أول شبابه بالتجارة، وكان مثالا للتاجر الصدوق المستقيم (٤).

درس علم الكلام حتى برع فيه، وعلم الفقه حتى صار أحد أعلامه البارزين (٥) إضافة إلى سائر علوم الشريعة، كان كثير التنقل بين البصرة والكوفة والمدينة (٦).

ب- امتناعه عن العمل السياسي والإداري في ظل السلطة الأموية:

اختار الأمويون ابن هبيرة والياً على العراق ليقر لهم الأمر فيها.. فكر ابن هبيرة ثم قدر أن كسب رضا العلماء وتأييدهم أسلم السبل لإقرار الأوضاع وتسكين الاضطرابات وتخفيف غليان الأمة الناقمة على بني أمية، وإضفاء الشرعية على ولايته من جهة، وولاية بني أمية من جهة أخرى.

كان أبو حنيفة من أجلّ علماء العراق، وأولى من ينصبّ عليه النظر السياسي للسلطة الحاكمة لكسبه، مما جعل الاهتمام به جزءاً من التفكير السياسي المتعلق بالأمن الداخلي للدولة لدى رجال السياسة، وعلى رأسهم الخليفة نفسه.

حاول ابن هبيرة جاهداً تسليم أبي حنيفة وظيفة عامة في الدولة الأموية، علّه من خلال مشاركة أبي حنيفة الإدارية أو السياسية يتسلل إلى نفسه، فيستميله إلى جانبه، ويكسبه إلى صف السلطة الأموية، فمن محاولاته معه ما يأتي:

المحاولة الأولى: عرض قضاء الكوفة عليه:

عزم ابن هبيرة على إسناد قضاء الكوفة لأبي حنيفة، لكن أبا حنيفة رفض ذلك، فاعتاض وفاض غضبه تهديداً ووعيداً لأبي حنيفة إذ أصر على الرفض، غير أن ذلك لم يضعف أبا حنيفة، فأجاب بجرأة صارمة: "هي مؤنة واحدة". فحبسه ابن هبيرة وجلده (٧).

يمكن القول إن نفس أبي حنيفة هانت عليه وهو يرى مطاردة الأمويين للأئمة من آل البيت فالحسين بن علي وحفيده الإمام زيد بن علي بن الحسين، والإمام يحيى بن زيد بن علي، والإمام عبدالله بن

يحيى، وآخرون كثيرون من غير آل البيت قتلوا بأمر من السلطة الأموية (٨) منهم: عبد الرحمن بن الأشعث (٩) الذي خرج على الأمويين سنة اثنتين وثمانين للهجرة، وكان معه أكثر القراء (العلماء)، وعبدالله بن حنظلة الغسيل الذي خرج في المدينة المنورة بسبب ما شاع من فسق يزيد بن معاوية (١٠) وكان مصيره القتل، واستباح جيش الأمويين مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم-، وفي مكة خرج عبد الله بن الزبير على أثر مقتل الحسين بن علي، وكان مصيره القتل على يد عبد الملك بن مروان (١١). ولا يبعد أن يكون وصل أبا حنيفة نبأ خروج الصحابي سليمان بن صرد على عبد الملك ابن مروان، وكان أتباعه قريباً من أربعة آلاف سُموا بالتوابين، خرجوا على الأمويين انتصاراً للحسين بن علي الذي قتل مظلوماً، وكان خروجهم سنة خمس وستين للهجرة (١٢) لكن الأمر انتهى بلبادة معظمهم ومطاردة القلة الباقية منهم.

كذلك، كان أبو حنيفة على علم بثورة الحارث بن سريج التي استمرت خمسة عشر عاماً (١١١ هـ-١٢٦ هـ)، وكان مطلبه الحكم بالكتاب والسنة وتولية الأكفيا. والثورة وإن انطلقت من خراسان إلا أنها شملت بعد ذلك العراق، وكانت أقوى الثورات ضد الأمويين، حتى اضطر هشام بن عبد الملك أن يفوض إلى الحارث بن سريج اختيار الولاة بنفسه (١٣).

لقد عاش أبو حنيفة عصر صراع مسلح بين المعارضة السياسية المطالبة بجعل الأمر شورى بين المسلمين والكف عن اغتصاب السلطة وبين السلطة السياسية التي تأبى إلا أن يكون الحكم وراثياً في بني أمية، ولا تتورع عن تكميم الأفواه وإخراس الألسنة، وقمع أي معارضة، وإن كانت تنطق بالحق وتطالب بالعدل.

لم يرض أبو حنيفة أن يشارك في منصب إداري أو سياسي في ظل سلطة غصبت الحكم وسلبت الأمة حقها، وصيرت الحكم حقاً شخصياً يورث ويوهب ويوصى به، واتخذت المناصب السياسية والإدارية وسيلة تسكيت وكسب سياسي، وشباكاً لاصطياد رموز المعارضة السياسية.

ولعل ورع أبي حنيفة وتقواه من جهة، وفقهه السياسي من جهة أخرى ومعرفته بالأهداف السياسية للسلطة الأموية من جهة ثالثة كان علة امتناعه عن المشاركة السياسية بتسلم منصب سياسي أو إداري في ظل تلك السلطة، فإن صاحب الوظيفة العليا في ظل سلطة ظالمة لا يسلم من أن يظلم أو يعين على الظلم، لاسيما إذا كان أحد رجالات القضاء.

المحاولة الثانية: عرض ابن هبيرة ولاية بيت المال على أبي حنيفة:

استفاضت في الناس أمانة أبي حنيفة، فوجد فيه ابن هبيرة رجل الساعة، ووجده الرجل المناسب للمكان المناسب في الوقت المناسب، وهذا يكفي حجة لابن هبيرة لعرض ولاية بيت المال عليه وإكراهه على تسلمها، وإن كانت الغاية من ذلك هي احتواؤه واستدراجه إلى صف سلطة الحكم.

رفض أبو حنيفة تسلم أي ولاية، فكان جزاؤه الوعيد فالتضييق فالاعتقال (١٤). لقد كان الفساد الإداري وتوسيد الأمر إلى غير أهله ظاهرة، وليس حالة شاذة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب اضحى شعاراً سياسياً، حتى الخلافة وهي أعظم منصب، ما انفكت في عصر الأمويين سوى عمر بن عبد العزيز تغصب غصباً وتملك وتورث، كذلك ما انفك ' مبدأ الحل والعقد ' معطلا والبيعة إجراء شكلياً مثبتة عن حقيقتها الشرعية، واختيار الموظفين في المجالين الإداري والسياسي يقوم على أساس الولاء للسلطة الحاكمة لا غير، فغير الموالى محروم إلا إذا أريد احتواؤه، والموالى مقرب وإن كان جاهلاً أو فاسقاً.

وكان لازماً منطقياً في ظل ذلك الواقع أن يرفض أبو حنيفة إشغال أي منصب سياسي أو إداري في سلطة لا يراها شرعية.

المحاولة الثالثة: عرض خاتم الدولة عليه:

سكنت الفتنة في العراق في عهد ابن هبيرة برهة ثم اشتعلت نارها، فعاد ابن هبيرة إلى التفكير في العلماء وما يمكن أن يؤديه من دور لإقرار ولايته، فحاول أن يجعل منهم ورقة سياسية، ليلعب بها مع الأمة الشائرة لعبة سياسية رابحة، فعزم على توزيع المناصب على أعيان العلماء، ليكونوا نوابه ومنفذي أوامره.

فوجيء ابن هبيرة بأن الباب لإقناع أبي حنيفة موصد، فقد رفض أبو حنيفة المشاركة السياسية بصراحة وصرامة. وهنا يمكن القول: لعل إدراك أبي حنيفة تعزز وتؤكد بأن السلطة الحاكمة تسعى لجعل أعيان العلماء عناصر في مركب الخداع السياسي الذي تعيد تحضيره في كل مرة لتواجه به الأمة.

وقد جعل ابن هبيرة خاتم الدولة من نصيب أبي حنيفة، فلا يصدر أمر حتى يختمه أبو حنيفة، لكنه رفض ذلك فتوعده ابن هبيرة، غير أن الوعيد لم يُجَد، فلم يجد ابن هبيرة من أبي حنيفة أي لين

يأنس به، فتوجه تلقاء أصحاب أبي حنيفة مهدداً ومتوعداً إياهم بالحبس والضرب والتضييق عليهم إذا لم يقنعوا إمامهم بطاعة ولي الأمر بقبول المنصب المعروض عليه.

سعى أصحاب أبي حنيفة إليه، وتوسلوا بضعفهم بين يديه، ولم يألوا جهداً لإقناعه لقبول عرض ابن هبيرة، واسترحموا أنفسهم من الوعيد الذي يتظرهم إذا لم يحقق رغبة السلطة الحاكمة، لكن أبا حنيفة لم يهن ولم يلقن فكان قراره: 'لو أراد ابن هبيرة أن أعد له أبواب مسجد واسط لم أدخل في ذلك، فكيف وهو يريد أن يكتب بضرب عنق رجل وأختهم أنا على ذلك الكتاب! فوالله لا أدخل في ذلك أبداً' (١٥).

بهذه العزيمة رفض أبو حنيفة أن يكون أحد رجال سلطة الحكم في الدولة، وأحد متفليسي سياستها، فإن ابن هبيرة كان يتشوق إلى فتوى منه يستبيح بها دم المعارضة السياسية ويشوّء بها صورة المعارضين أمام الأمة، ويطمع أن يكون للعلماء شرك في دم المعارضين، بتجريمهم والفتوى بمعاقتهم، فتكون السلطة الحاكمة معذورة في قمع المعارضة والتصدي لها، لكن أبا حنيفة قطع الطريق على ابن هبيرة وأفشل مخططه.

اعتقل أبو حنيفة وضرب وضيق عليه إلى حد خشي عليه الموت، فاقتضت الحالة السياسية استئناف محاورته عله يقبل تسلم ذلك المنصب، وهنا استنسخ أبو حنيفة الفرصة وعزم على الهجرة إلى أرض الحجاز لعلمه أن سيكون له فيها مُراعماً وسعة بدل الضيق الذي ألّبس إياه ابن هبيرة في العراق، فطلب تخليه سبيله ليتشاور مع إخوانه العلماء فخلّى سبيله فهرب إلى مكة (١٦).

بمعرفة الظروف السياسية التي سادت في ظل الدولة الأموية في عصر أبي حنيفة يغلب على الظن أن علة امتناعه عن المشاركة السياسية في الدولة الأموية هي الظلم السياسي المشفوع بالسلط القوي اللذين امتنعت لهما كل مكنة للتغيير أو الإصلاح، وأضحت معهما المشاركة السياسية في ظل تلك السلطة السياسية بقصد الإصلاح أو التغيير ضرباً من العبيثية.

كذلك، يغلب على الظن أن أبا حنيفة كان مدركاً أن الرغبة في إشراك المعارضة في السلطة السياسية في ظل الظلم والرهق السياسيين إنما هو شرك سياسي يُنصب لاحتواء رموز المعارضة وأعيان العلماء، لجعلهم سلماً لسلطة الحكم، وستاراً لتختفي وراءهم، لكي تنفذ سياستها وتحقق أهدافها.

إنني لأجد فكر أبي حنيفة ثاقباً، ورأيه سديداً واجتهاده الفقهي السياسي صائباً إذ رفض المشاركة السياسية في ظل سلطة لا تقبل معارضة.

ج- موقف أبي حنيفة من الخوارج ومن صلح السلطة السياسية معهم:

الخوارج أول ظهورهم كانوا يمثلون خروجاً سياسياً، أي معارضة سياسية، ثم صاروا فرقة عقدية. وكان أبرز ما انكروه أول أمرهم قبول علي بن أبي طالب التحكيم، فقد عَدّوا ذلك معصية. والإنكار حيث وُجّه إلى سلطة الحكم يعد معارضة سياسية، ندرك ذلك إذا علمنا أنَّ المعارضة السياسية هي: إنكار الرعية أو بعضها على سلطة الحكم تصرفاً يخالف تشريع الدولة أو يضر بمصلحتها (١٧).

وفي سنة ١٢٧هـ دخل فريق من الخوارج بقيادة الضحاك بن قيس على أبي حنيفة، وطلبوا منه أن يتوب، فقال: مم أنوب؟ فقال الضحاك: من رضاك بالتحكيم بين علي ومعاوية. فقال أبو حنيفة: هل لك أن تناظرني؟ قال: نعم، فقال أبو حنيفة: إذا اختلفنا فمن نجعل بيننا؟ قال: فلاناً. فقال أبو حنيفة: أترضى أن يكون حكماً بيننا. قال: نعم. فقال: إذن رضيت بالتحكيم، فأقام الحجة على الضحاك (١٨).

كان أبو حنيفة معارضاً لبني أمية، وكان الخوارج معارضين لهم أيضاً، لكن لم يؤثر عن أبي حنيفة أنه تحالف أو تعاون مع الخوارج، ذلك أنَّ الباعث لهم على المعارضة باطل، وتأويلهم بعيد، فعداوتهم للسلطة الحاكمة وموافقتهم لأبي حنيفة في ذلك لا يلزم منها إباحة التحالف معهم ضد سلطة الحكم، فهم خارجون بغير حق، فيكفي ذلك مانعاً من إباحة التعاون أو التحالف معهم ضد السلطة الحاكمة.

وإنَّ مما يمكن تسجيله لأبي حنيفة في هذا المقام أنه لا يرى إباحة التحالف مع المعارضة السياسية المتأولة تأويلاً بعيداً، ولا إباحة التعاون معها ضد سلطة الحكم في الدولة، حتى ولو كان الخروج على تلك السلطة واجباً، ولعل مستند أبي حنيفة أنَّ في التحالف مع أهل التأويل البعيد تقوية لصفهم، وإعانة على منكرهم وهذا محرم.

وإنَّ أبا حنيفة لمنسجم تماماً مع المبدأ الإسلامي (الغاية لا تبرر الوسيلة)، وهو مبدا مناقض للمبدأ الميكافيلي (الغاية تبرر الوسيلة) والمبدأ المتولد منه الذي يظهر حديثاً التلغظ به من قبل بعض السياسيين أثناء كلامهم عن حق تقرير المصير، أو استعادة الحقوق المسلوبة، أو تغيير سياسة الأمر الواقع أو تقريرها ' تحالف ولو مع الشيطان في سبيل قضيتي '.

كان منهج أبي حنيفة في الجانب السياسي مساندة المعارضة السياسية المحقة، ومعاونة الثائرين بحق بالمال واللسان، دون مباشرة الأعمال الثورية، لعدم الاطمئنان إلى نجاحها وحسن مآلها.

ويمكن القول: إن منهج أبي حنيفة هذا فتوى مستقرة للمعارضة السياسية الإسلامية بحرمة التحالف

أو التعاون ضد الحكومة مع المعارضة غير الإسلامية ومع المعارضة الإسلامية المتأولة تأويلاً بعيداً، وإن توافقتا في عدم الرضا عن مسلك الحكومة.

الدور السياسي لأبي حنيفة في صلح ابن هبيرة مع الخوارج ومع أهل الموصل:

هاجم الخوارج بقيادة الضحّاك بن قيس الكوفة، فاضطر ابن هبيرة لمصالحتهم فاشتراط الخوارج أن لا يطالبوا بدم ولا مال نالوه قبل الفتنة أو أثناءها، فجمع ابن هبيرة الفقهاء ومنهم أبو حنيفة، فاستفتاهم في شرط الخوارج، فمنهم من أفتى بوجوب مؤاخذتهم بما أصابوا قبل الفتنة وأثناءها، ومنهم من أفتى بإباحة عدم مؤاخذتهم بشيء من ذلك. ثم سأل أبا حنيفة، فأجاب: أخطأوا جميعاً، فقال ابن هبيرة: فماذا تقول أنت؟ قال: إن كل مالٍ أخذه قبل الفتنة يؤخذ منهم ولا يؤخذون به، فقال ابن هبيرة: أصبت وأمر بإنفاذ فتواه (١٩). كذلك، خرج أهل الموصل على أبي جعفر المنصور ثم رجعوا إلى الطاعة، وطلبوا الأمان فأجابهم أبو جعفر إلى ذلك، واشتراط عليهم أن لا يخرجوا، فإن خرجوا حلت دماؤهم، فقبلوا الشرط، لكنهم خرجوا بعد الصلح، فجمع أبو جعفر المنصور الفقهاء ومعهم أبو حنيفة، فأخبرهم وقال: 'قد حلت دماؤهم، فوافقه الفقهاء وسكت أبو حنيفة، فسأله أبو جعفر: ما تقول؟ فقال: إنهم شرطوا لك مالا يملكون وشرطت عليهم ما ليس لك، فإن دم المسلم لا يحل إلا بأحد معان ثلاثة، فإن أخذتهم أخذتهم بما لا يحل، وشرط الله أحق أن توفي به، فأمر أبو جعفر الفقهاء فأنصرفوا واستبقى أبا حنيفة، وقال: إنني فكرت فيما قلت، فوجدت القول ما قلت، أنصرف ولا تفت الناس بما يكون فيه شين على إمامك، فتبسط علي أيدي الخوارج' (٢٠).

إن مشاركة أبي حنيفة في صلح ابن هبيرة مع الخوارج في العهد الأموي، وكذلك مشاركته في الحكم عليهم إذ نقضوا شرط الصلح مع أبي جعفر المنصور تعد دوراً سياسياً مهماً مارسه في حادتين سياسيتين كبيرتين، فهي مشاركة فكرية تمكن فيها من قول الحق فقاله.

وهنا يمكن القول إن من ضوابط إباحة المشاركة السياسية عند أبي حنيفة تحقق حرية الرأي حيث كان المجال فكرياً، وتحقق حرية الفعل حيث كان المجال عملياً.

د- ولاء أبي حنيفة لمعارضة آل البيت السياسية ضد الأمويين والعباسيين

عاصر أبو حنيفة ولاية الحجاج بن يوسف الثقفي، ذلك أن الحجاج مات وأبو حنيفة في الخامسة عشرة من عمره، وعاش بعد الحجاج سبعة وثلاثين سنة هي آخر عمر الدولة الأموية في المشرق، فرأى بطش الحجاج، ورأى الكثير من الفساد الإداري والسياسي وتسلبت الولاة ومخالفتهم التشريع الإسلامي وإساءتهم تطبيقه. كذلك رأى تضيق الأمويين على الأئمة والعلماء من آل البيت وغيرهم الذين يطالبون بإقامة الحق والعدل وإرجاع الأمر شورى والكف عن اغتصاب الخلافة.

ولم يؤثر عن أبي حنيفة أنه خطط لخروج على السلطة الحاكمة أو شارك مباشرة في الخروج عليها، على الرغم مما يذكر من أقواله وأفعاله وأحواله التي تدل على مقتنه لبني أمية، وعدّه إياهم غاصبين للخلافة معطلين لمبدأ الحل والعقد الذي قوامه الترشيح والانتخاب الحرّان والبيعة الرضوية.

إن المتتبع لسيرة أبي حنيفة يجد ما يدل صراحة على أنه كان يسيح الخروج على بني أمية ويؤيد الخارجين بلسانه وماله (٢١)، دون اشتراك في تخطيط أو تدبير أو مباشرة فعلية باليد أو السيف. فقد خرج زيد بن علي على هشام بن عبد الملك سنة ١٢٠هـ، فقال أبو حنيفة: 'ضاهى خروجه خروج رسول الله يوم بدر، فقيل له: لم تخلفت عنه؟ فقال: 'حبستني عنه ودائع الناس عرضتها على ابن أبي ليلى فلم يقبلها فخفت أن أموت مُجهلاً' (٢٢) وفي رواية قال: 'لو أعلم أنّ الناس لا يخذلونه كما خذلوا جده - الحسين بن علي- لجاهدت معه، لأنه إمام حق، ولكن أعينته بمالي، فبعث إليه بعشرة آلاف درهم، وقال للرسول: أبسط عذري له. وكان يفتي سرّاً بوجوب نصرة زيد بن علي وحمل المال إليه، والخروج على اللص المتغلب المتسمي بالإمام أو الخليفة' (٢٣) ويروي الأصفهاني عن الفضل بن الزبير قال: قال أبو حنيفة: قل لزيد: لك عندي معونة وقوة على جهاد عدوك فاستعن بها أنت وأصحابك في الكراع ثم بعث ذلك معي إلى زيد فأخذه زيد (٢٤).

هذا في زمن بني أمية، أما في زمن العباسيين فقد أعان محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب في خروجه على أبي جعفر المنصور، وبايعه بالمدينة (٢٥) وكان يرى محمداً أحق بالبيعة من أبي جعفر المنصور (٢٦) وسيأتي بيان ذلك.

علاقة أبي حنيفة بالعباسيين:

لما تولى أبو العباس السفاح الخلافة، جمع العلماء ودعاهم إلى مبايعته قائلاً: 'إنّ هذا الأمر قد أفضى إلى أهل بيت نبيكم، وجاءكم الله بالفضل وإقامة الحق... فبايعوا بيعة تكون لكم عند إمامكم حجة عليكم، وأماناً في معادكم، لا تُلْقُوا الله بلا إمام فتكونوا بلا حجة، ولا تقولوا: أمير المؤمنين نهابة أن نقول الحق. نظر القوم إلى أبي حنيفة، فقال: إن أحببتم أن أتكلّم عني وعنكم؟ قالوا: قد أحببتنا ذلك، فقال: الحمد لله الذي بلغ الحق قرابته، وأماط عنا جور الظلمة، وبسط ألسنتنا بالحق، وقد بايعناك على أمر الله والوفاء لك بمهد الله إلى قيام الساعة، فلا أخلى الله هذا الأمر ممن قربه من نبيه، فأعجب به أبو العباس' (٢٧).

واستجاب العلماء لطلب أبي العباس وأعطوه البيعة على الرغم من أنه لم يجعل الأمر شورى بين

أهل الحل والعقد، لاسيما وأن العباسيين كانوا في دعوتهم السرية المعارضة للحكم الأموي يطالبون بالبيعة لمن ترصاه الأمة، لكن ما إن نجح أبو العباس في انقلابه على الأمويين حتى أعلن نفسه خليفة، فأحدث أول خيبة أمل عند الفقهاء. ولعل الفقهاء أدركوا حرص أبي العباس على تولي سلطة الحكم، وشدة عصبه عليه، فبايعوه بيعة اضطرار خشية الفتنة، آملين أن تكون السلطة العباسية أهون شراً، وأخف ضرراً من السلطة الأموية، وإن كانتا غاصبتين للحكم معتديتين على حق الأمة فيه. ولعل مما بذر الأمل في نفوسهم تعريض أبي العباس في خطبته الأولى بجور الأمويين، ووعده بإقامة الحق والعدل. وكان الفقهاء يعيشون بين الخوف والأمل: الخوف من خلع العباسيين والأمل الذي بعثته فيهم خطبة أبي العباس الأولى، ولكن لعل الخوف كان أغلب في نفس أبي حنيفة من الأمل، مما جعله يورّي في ألفاظه، وهو يبائع أبا العباس نبأه عن الفقهاء فقد قال: "وقد بايعنا لك على أمر الله والوفاء بعهد الله إلى قيام الساعة" وكان قصده تحليل نفسه وتحليل العلماء من بيعة أبي العباس بقيامهم من ذلك المجلس قبل مغادرتهم إياه، لذلك قال: "إلى قيام الساعة" أي قيامنا هذه الساعة، فقد سأله العلماء: ما أردت بقولك: إلى قيام الساعة وقد انقضت الساعة؟ فقال: احتلت نفسي. فعلموا أن الحق ما صنع (٢٨).

دل حال العلماء لا سيما أبا حنيفة على أن رضاهم بالسلطة الجديدة مشوباً، وإرادتهم العقديّة معيبة، فكان ذلك أول مطعن في شرعية السلطة الجديدة، وهو مطعن يكفي لولا الضرورة لإبطال كل تصرفاتها، لذلك أعطى أبو حنيفة أبا العباس البيعة ظاهرياً، فاحتال لنفسه بالألفاظ، فورّى فيها بما يحلله ويخرجه منها بمجرد القيام من مجلس العقد. قبل التفرق بالأبدان ومغادرة مجلس العقد.

ولم نجد أبا حنيفة غليظاً، ولا مداهناً متملقاً، بل وجدناه جاداً في جعل البيعة عقداً سياسياً حقيقياً - غير صوري - متحوطاً لنفسه بما لا يسلمه وموكلية للجهة المتغلبة على السلطة، فإنه وكيل الحضور من أهل الحل والعقد، الذين هم نواب الأمة وممثلوها، وهم أحد الطرفين في عقد سياسي يُعد أهم العقود. لذلك حرص أبو حنيفة على التحوط لنفسه وللأمة في ألفاظ البيعة.

ومما تقدم يمكن القول: إن أبا حنيفة كان معارضاً سياسياً لسلطة الحكم العباسية منذ قامت، ولم يكن راضياً عنها، ولو للحظة واحدة، فقد اغتصبت الحكم وجعلته وراثياً فعمّلت أهم قواعد الحكم الإسلامي وهي الترشيح والاختيار الحران والبيعة الرضوية.

مساهمة أبي حنيفة في نصرة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم:

تولّى الخلافة بعد أبي العباس أبو جعفر المنصور سنة ١٣٦هـ، وكان أبو جعفر قد أعطى البيعة لمحمد النفس الزكية مرتين: إحداهما في المسجد الحرام بمكة للخروج على بني أمية لكنه لما أفضى الأمر لبني العباس سلكوا مسلك الأمويين بجعل الحكم وراثياً وتعطيل مبدأ الحل والعقد والتكرار لآل البيت، فتنكر أبو جعفر لمحمد وأخيه إبراهيم، ولم يأل جهداً في طلبهما لاعتقالهما، لعلمه أنهما خارجان لامحالة على بني العباس (٢٩).

ولقد صدق ظن أبي جعفر المنصور فقد خرج محمد في المدينة وخرج إبراهيم في البصرة فكانت نهايتهما القتل (٣٠).

وتمثلت مساهمة أبي حنيفة لنصرة محمد وإبراهيم في الفتاوى الجريئة التي كان يفتي بها صراحة حيث وجه إليه سؤال عن حكم الخروج معهما، فمن فتاواه:

١- سئل: أيهما أحب إليك بعد حجة الإسلام: الخروج مع إبراهيم أو الحج؟ فقال:

غزوة بعد حجة الإسلام أفضل من خمسين حجة (٣١) فكان يعدّ الخروج على المغيصب للسلطة في رتبة الغزو والجهاد في سبيل الله.

٢- جاءت امرأة فسألته: إن ابني يريد هذا الرجل - تقصد إبراهيم - وأنا أمنعه؟ فقال: 'لا تمنعني' (٣٢).

٣- جاء رجل فقال: جاءني نعي أخي في العراق وقد خرج مع إبراهيم وأخبرت أنه استفتاك فأفتيته بالخروج؟ فقال أبو حنيفة: 'نعم استفتاني فأفتيته بالخروج' (٣٣).

٤- استفتاه رجلان في الخروج مع إبراهيم. فقال: اخرجوا (٣٤).

٥- أشار على إبراهيم بالقدوم إلى الكوفة وطمأنه أن الزيدية في الكوفة سيكونون معه ضد العباسيين (٣٥).

أرسل أبو حنيفة رسالة إلى إبراهيم جاء فيها: 'إذا أظفرك الله بميسى بن موسى - ابن عم أبي جعفر المنصور وقائد جيشه ضد إبراهيم - وأصحابه فلا تسر فيهم سيرة أبيك في أهل الجمل، فإنه لم يقتل المنهزم، ولم يأخذ الأموال ولم يتبع مدبراً، ولم يجهز على جريح لأن القوم لم يكن لهم فئة، ولكن سر فيهم بسيرته يوم صفين، فإنه سبى الذرية وأجهز على الجريح، وقسم الغنيمة لأن أهل الشام كانت لهم فئة، وكانوا في بلادهم' (٣٦).

تدل فتاوى أبي حنيفة على أنه كان يتبنى الرأي بجواز الخروج على العباسيين، كما يتبنى الرأي بجواز الخروج على الأمويين، وأنه كان يشارك بلسانه وماله وفكره في ذلك وكان يرى أن الخروج على بني العباس خروج الحق على الباطل، ويعد ذلك جهاداً، لذلك كان يمد الخارجين بالمال، ويحرض الناس على نصرتهم والخروج معهم.

ولسنا بصدد الحكم على رأي أبي حنيفة بالصواب أو الخطأ في هذا المقام، وإن كنا نتبنى الرأي القاضي بعدم الخروج، لأن مواجهة السلطة الحاكمة غير ممكنة في الغالب، وضرر الخروج أعظم من نفعه، وحيث غلبت المفسدة على المصلحة في أمر صار حكمه التحريم، وبقي كذلك حتى تغلب المصلحة فيه على المفسدة. ومآلات الأفعال معتبرة مقصودة شرعاً.

علة عدم خروج أبي حنيفة بنفسه مع الخارجين:

من خلال أجوبة أبي حنيفة على أسئلة المستفتين عن علة امتناعه عن الخروج على الأمويين والعباسيين نجد أسباباً واعتبارات لعلها شكلت - في نظره - رخصة له في عدم الخروج، فمن أبرز تلك الأسباب:

١- عدم اطمئنانه للناس، فقد عرف من سيرتهم مع الخارجين من آل البيت أنهم يؤيدون الخروج في الرخاء ويبايعون عليه، ثم ينكثون إذا حزبهام الأمر، فقد بايعوا للحسين، فلما خرج انفضوا عنه فخذلوه وأسلموه، وكانت هذه سيرتهم مع الأئمة الخارجين من آل البيت وغيرهم.

ومما يدل على عدم أمن أبي حنيفة من الناس أن ينكثوا عهدهم: قوله في شأن الخروج مع زيد: 'لو علمت أن الناس لا يخذلونه كما خذلوا جده - يقصد الحسين بن علي - لجاهدت معه، لأنه إمام حق، ولكن أعيته بمالي، فبعث إليه بعشرة آلاف درهم وقال للرسول: أبسط عذري له' (٣٧).

وكأنني بأبي حنيفة سبر نفوس الناس وخبر مواقفهم، وعلم أنهم إنما ينصرون العلماء ويؤيدون المعارضة السياسية بقلوبهم، وحيث واثت فرصة أيدها بالاستتھم، لكنهم في الغالب يتهيبون السلطة الحاكمة، ولا يجروون على مخالفتها، فواقعهم من المعارضة سلبي وليس إيجابياً.

وإن ناساً لا يساعدهم واقعهم على نصرته المعارضة السياسية، لا ينبغي الانتصار بهم ضد سلطة الحكم في الدولة، ولعل هذا آخر ما توصلت إليه قناعة أبي حنيفة.

هذا، وإن مواقف أبي حنيفة وفتاواه لتدل على أنه كان يرى جواز الثورة على المتغلب على السلطة إذا كان ظالماً للرجعية، وكان الخارج كالأئمة من آل البيت الذين خرجوا على الأمويين والعباسيين، لكن

أبا حنيفة لم يشارك في الخروج، ولعل ذلك عائد لاعتبارات منها: عدم اطمئنانه لمآل الخروج، فوجدناه يكتفي بالمشاركة بالمال واللسان لا غير.

٢- كثرة ما عنده من ودائع للناس، يدل على ذلك جوابه عندما سئل عن علة امتناعه عن الخروج مع زيد بن علي فقال: ' ضامى خروجه خروج الرسول يوم بدر، ولكن حبستني عنه ودائع الناس عرضتها على ابن أبي ليلى فلم يقبلها، فخفت أن أموت مجهلاً ' (٣٧).

ورواية: 'لولا ودائع كانت عندي وأشياء للناس ما استنيت في ذلك ' (٣٨).

إذن ودائع الناس الكثيرة عنده كانت سبباً ترخص لأجله في القعود عن الخروج فهي حقوق عينية يجب أداؤها لأصحابها، ويحرم تضييعها أو التجهيل فيها.

هـ- رفضه إعطيات السلطة الحاكمة وهداياها:

قبول أحد أفراد المعارضة السياسية لاسيما رموزها لهدية من السلطة الحاكمة يعد دليلاً أو قرينة على وجود مودة بين المهدي والمهدي إليه، كذلك يمكن اعتباره دليلاً على نجاح السلطة الحاكمة في استدراج رموز المعارضة وجعلهم في صفها.

كان أبو جعفر المنصور داهية، فأراد أن يشتري العلماء بالمال، ويقطع ألسنتهم بالإعطيات والهدايا، وكان يصوب سهمه شطر أبي حنيفة، طمعا في كسبه إلى جانبه، لكن أبا حنيفة كان أدهى وأذكى، فلم يقبل هدية قط من جانب السلطة الحاكمة أو ممن يمثلها، وكان ذا أدب في الرفض، وذا رفق في الرد، لذلك لم تفلح السلطة الحاكمة في إغرائه واستمالة من جهة، ولم تفلح في التلذذ لمعاقبته من جهة أخرى.

ومن الأمثلة على ذلك :-

١- عرض أبو جعفر على أبي حنيفة ثلاثين ألف درهم. فقال: يا أمير المؤمنين إني ببغداد غريب وليس لها عندي موضع، فاجعلها في بيت المال، فأجاب أبو جعفر طلبه، فلما مات وأخرجت ودائع الناس من بيته قال أبو جعفر: خدعنا أبو حنيفة (٣٩).

٢- أرسل إليه أبو جعفر بجارية هدية، فاعتذر أبو حنيفة عن قبولها قائلاً: إني ضعفت عن النساء وكبرت سني، فلا أستحل أن أقبل جارية لا أصل إليها، ولا اجترى أن أبيع جارية خرجت من ملك أمير المؤمنين (٤٠).

٣- بعث أبو جعفر مرة إليه بمال، فقال : لو ضربت على أن أمس درهماً مأمسته . وقد شهد ابن المبارك له فقال : ' عُرِضَتْ عليه الدنيا والأموال العظيمة فنبذها وراء ظهره، والله لقد كان على خلاف من أدركناه، يطلبون الدنيا والدنيا تهرب منهم، وتأتيه الدنيا فيهرب منها ' (٤٢).

على أن أبا حنيفة ما كان يهرب من الدنيا عن ظهر غنى، فإنه كما يظهر من سيرته كان في آخر حياته فقيراً، فقد روي أنه أرسل إلى ابنه حماد: يا بني، إن قوتي في الشهر درهمان: درهم للسويق ودرهم للخبز، وقد حبسته عني فعجله لي ' (٤٣).

وكان عذر أبي حنيفة في رفضه أعطيات الخليفة وهداياه أنها ليست من ماله الخاص، فهي من مال المسلمين، فقد سأل أبو جعفر المنصور يوماً، لِمَ لَمْ تقبل صلتي ؟ فقال: ما وصلتي يا أمير المؤمنين من مالك بشيء فرددته، ولو وصلتي بذلك لقبيلته، وإنما وصلتي من بيت مال المسلمين، ولا حق لي في مالهم (٤٤).

بهذه الكلمات أسدى أبو حنيفة نصحاً بطريق غير مباشر للخليفة، وأخبره بأنه يتصرف بمال الأمة بغير حق، فأنكر المنكر وانتقد السياسة المالية، وذكّر الخليفة بالمسلك الحسن، وأرشده وأوصله النصيحة بأدب وحكمه، وتجنب ما يستفز ولي الأمر ويستعديه، وتجنب ما يمكن أن يتذرع به الخليفة لتجريمه لاعتقاله ومعاقبته.

و- طاعة أبي حنيفة لولي الأمر في غير معصية:

كان ابن أبي ليلى - قاضي بغداد - إذا قضى في مسألة فأخطأ انتقده أبو حنيفة، فتضايق ابن أبي ليلى فرفع أمر أبي حنيفة إلى أمير الكوفة، فصدر الأمر بمنع أبي حنيفة من الإفتاء، فامتنع، فكان إذا استفتي لم يفت وقال: أنا محجور علي، حتى أن ابنته سألته عن مسألة فلم يفتها، وقال: سلي أخاك. فكان يتعبد الله بطاعة ولي الأمر في السر والعلن في كل ما لا معصية فيه لله، ولا يرى أن ظلم ولي الأمر واغتصابه للسلطة مسقطاً لطاعته، فطاعته للضرورة واجبة وأحكامه نافذة. وظل ممتنعاً عن الفتوى حتى أرسل إليه الخليفة يستفتيه في مسألة، فقال للرسول : ' إني ممنوع من الفتوى. فرجع الرسول إلى الخليفة فأخبره، فقال الخليفة: قد أذنت له. فرجع للإفتاء ' (٤٦).

وكان أبو حنيفة لا يمتنع عن إجابة الوالي إذا استدعاه، لأنه يرى أن الحضور بين يديه طاعة له، وطاعته واجبة، لكنه لا يطيعه في معصية الله. وكان يصرح بأن طاعة ولي الأمر في غير معصية الله

واجبة، وجاء ذلك صريحاً في قوله: 'أطع أمير المؤمنين في كل ما كان طاعة لله، ولا تعصه' (٤٧).

استدعاه المنصور مرة في موسم الحج واستدعى معه مالكا وابن أبي ذؤيب، فسألهم: 'كيف ترون هذا الأمر الذي أعطاني الله من أمر هذه الأمة. هل أنا لذلك أهل؟ فسكتوا، ثم تكلم ابن أبي ذؤيب بكلام قاس. وتكلم مالك بكلام لين. ثم تكلم أبو حنيفة، فقال: لقد وليت الخلافة وما اجتمع عليك نفسان من أهل التقوى، والخلافة تكون عن إجماع المؤمنين ومشورتهم' (٤٨).

إذن كان مبدأ سياسياً عند أبي حنيفة طاعة ولي الأمر المسلم ما دام أمره في غير معصية الله.

ز- وصية أبي حنيفة لأبي يوسف:

أوصى أبو حنيفة تلميذه أبا يوسف وصية لا تخلو من توجيهات سياسية، فكان مما جاء فيها: 'يا يعقوب: وقر السلطان وعظم منزلته، ... ولا تحتشم أحداً عند ذكر الحق وإن كان سلطاناً. وإذا ولاك السلطان عملاً مما يصلح لك فلا تقبل ذلك منه إلا بعد أن تعلم أنك لو لم تقبل، قبله غيرك ويتضرر به الناس... ولا تظهر من نفسك التقرب من السلطان، وإن قريوك، فإنهم يرفعون إليك الخواص، فإن قمت بها أهانوك، وإن لم تقم بها عابوك، وإن رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذكر ذلك مع طاعتك إياه، فإن يده أقوى من يدك، تقول: أنا مطيع لك في الذي أنت مسيطر فيه، غير أنني أذكر من سيرتك ما لا يوافق العلم، فإذا حصلت ذلك مع السلطان مرة كفاك، لأنك إذا واضبت عليه ودمت قد يجمعونك، فيكون في ذلك قمع للدين، وإذا فعل ذلك مرة فادخل عليه وحدك في داره وانصحه في الدين وناظره ...' (٤٩).

هذه الوصية تنبئ عن جانب من الفكر السياسي عند أبي حنيفة، وبيان ذلك فيما يأتي:

- بينت هذه الوصية أن أبا حنيفة كان يذهب إلى أن طاعة الخليفة واجبة، ولو كان متغلباً على السلطة ظالماً في الحكم في الرعية.

- وجوب توقير السلطان وتعظيم منزلته، ومن ذلك مخاطبته بالألقاب المحببة المشروعة وعدم التشهير به.

- قبول الأعمال والوظائف المشروعة مما يمكن أن يسمى اليوم - المشاركة السياسية - إذا علم أنه إذا لم يقبلها سيقبلها غيره ممن يتضرر الناس بهم.

- القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الموجه قبل السلطان وهو ما يسمى حديثاً -المعارضة السياسية - .
- عدم المواظبة على الإنكار على ولي الأمر إذا كان ذلك يستعديه ويستفزه، لئلا يتضرر الدين بتضرر الدعاة إليه بقمعهم ومنعهم من القيام بواجب الدعوة والتعليم.
- نصيح الحاكم ومناظرته في السر، لأنه أبعد عن إثارته واستفزازه واستعدائه.
- فهي وصية تمثل منهجاً في المعارضة السياسية معتدلاً وحكيماً، يحكم علاقة العلماء بالأمراء، والمعارضة السياسية بالسلطة السياسية.

ج- حادث اعتقاله الآخر:

- لعل أبا جعفر المنصور كان يتحين الفرص ويتحيل لقتل أبي حنيفة بعد أن يش من استمالاته وكانت المبررات في نظره قائمة، منها:
- مجاهرة أبي حنيفة بمعارضة السلطة الحاكمة، ونقده الشديد لها أثناء دروسه وفتاواه، حتى مُنع من الفتوى والتدريس، وإن كانت الحججة الظاهرة هي تعرضه للقضاة وتخطئته لهم.
- تكرار رفضه لهدايا أبي جعفر المنصور له، مما يدل على عدم ولائه للخليفة.
- كثرة تعرضه للقضاة وتخطئته لأحكامهم، وكثرة شكواهم منه.
- إفتاؤه لصالح أهل الموصل: بخلاف ما أفتى به سائر العلماء الذين استشارهم أبو جعفر في صلحه مع أهل الموصل.
- رفضه الدائم للمشاركة السياسية، وتولي أي وظيفة سياسية أو إدارية.
- استغل أبو جعفر رفض أبي حنيفة لوظيفة القضاء، فجعل ذلك مسوغاً لحبسه وضربه (٥٠) فأمر بحبسه، ومكث أبو حنيفة هذه المرة في سجن بغداد عشرين يوماً ثم مات (٥١) وقد ذكر أنه مات بسم سقيبه (٥٢) وكان ذلك سنة ١٥٠هـ.
- لعل السبب الرئيس الداعي لاعتقال أبي حنيفة وإيداعه الحبس وقتله بالسم - حسب بعض الروايات- هو فتواه بالخروج على السلطة الحاكمة ومناصرته بماله ولسانه للخارجين.

فلا يصلح أن نعد امتناعه عن تولي القضاء مسوغاً صحيحاً لحبسه وضربه وسقيه السم؛ فإن بغداد والبصرة والكوفة كانت تعج بالفقهاء الذين لا يتعين على أبي حنيفة مع وجودهم تولي القضاء، ولا يسوغ معه تعزيره بالحبس والضرب لامتناعه عن ذلك.

وانصرمت سنة ١٥٠هـ فودعت الأمة الإسلامية أبا حنيفة فانطوى مع ذلك حضور إمام من أئمة الفكر السياسي وعلم من أعلام المعارضة السياسية الإسلامية.

الخاتمة

خلصت بهذا البحث إلى نتائج، من أبرزها:

كان أبو حنيفة يذهب إلى أن التغلب على السلطة في الدولة يبيح للأمة الخروج على التغلب.

ولذلك كان يناصر الخارجين بلسانه وماله، ويحرض الأمة على مناصرتهم ليعود الأمر شورياً، ويسود مبدأ الحل والعقد ومبدأ الترشيح والاختيار الحرين ومبدأ البيعة الرضوية.

التغلب على السلطة لا يسقط حق التغلب في السمع والطاعة له من قبل الرعية فيما لا طاعة للخالق فيه.

الأصل عدم المشاركة السياسية والإدارية من قبل المعارضة السياسية، لكن إذا كان عدم المشاركة سيؤدي إلى تولية الظالمين أو غير الأكفاء، فتجاوز المشاركة السياسية من قبل المعارضة السياسية، لئلا يتولى المراكز السياسية والإدارية والوظائف العامة من يتضرر الناس بهم، ولعل ذلك من باب : اختيار أهون الشرين وأخف الضررين.

كان أبو حنيفة حذراً من استفزاز السلطة الحاكمة واستعدادها لئلا يتضرر الدين والأمة بتضرر العلماء لو قمعتهم سلطة الحكم، فهو يحكم في ذلك قاعدة مآلات الأفعال، فإن مآلات الأفعال معتبرة مقصودة شرعاً، ويوظف مبدأ ' دفع الضرر الأشد بالضرر الأخف

تأسس مذهبه واستقر على عدم قبول هدايا السلطان، إذا لم تكن من أمواله الخاصة. ولم ير لنفسه حقاً في بيت مال المسلمين، ليقبل بذلك أعطيات السلطان التي كانت تقطع من مال بيت المال، وليس من مال الخليفة الخاص.

لا يرى أبو حنيفة جواز التحالف مع المعارضة السياسية الإسلامية ضد السلطة السياسية، إذا كانت

المعارضة متأولة تأويلاً بعيداً، ولذلك لم يؤيد قط الخوارج في معارضتهم للسلطة السياسية في الدولة، على الرغم من كونه معارضاً لها، وهذا يدل على أنه يحرص أن تكون المعارضة السياسية ووسائلها وأساليبها في العمل السياسي مشروعة من جهة، متسمة بالاستقلالية الفكرية والعملية في آن واحد من جهة أخرى.

- والله ولي التوفيق -

الهوامش

- (١) أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت ٤٧٣ هـ): تاريخ بغداد، د. ن. محمد بن إسحاق بن النديم: الفهرست. ص ٢٨٤.
- (٢) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١٣ ص ٣٢٥. وابن النديم: الفهرست ص ٢٨٤.
- (٣) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج ١٣ ص ٣٢٥، مصدر سابق.
- (٤) محمد أبو زهرة، أبو حنيفة، حياته وعصره، آراؤه وفقهه. دار الفكر العربي- القاهرة- ط ٢، ص ٣٠.
- (٥) تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري، (ت ١٠٠٥ هـ) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، القاهرة ١٩٧٠ ج ١ ص ٩٢. الموفق بن أحمد المكي (ت ٥٦٨ هـ) مناقب أبي حنيفة، دار الكتاب العربي، بيروت ج ١، ص ٥٧.
- (٦) وهبي سليمان، أبو حنيفة النعمان إمام أئمة الفقهاء، ط ٣- دمشق ١٩٨١ ص ٤٩، سيشار إليه فيما بعد، وهبي غاوجي، أبو حنيفة النعمان.
- (٧) حسن بن علي الصيمري، (ت ٤٣٦ هـ) أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ط ٣، بيروت ١٩٧٦، ص ٥٨.
- (٨) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤ م، ج ١ ص ٧١، وما بعدها.
- (٩) محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ) تاريخ الرسل والأمم والملوك، دون تاريخ أو ناشر، ج ٣، ص ٣٢٩.
- (١٠) الأشعري، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣٢٩.
- (١١) الطبري، تاريخ الرسل والأمم والملوك، مصدر سابق ج ٣، ص ٣٢٩.
- (١٢) المصدر نفسه.

- (١٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥٤-١٦٢، ٢٧٨، ٢٩٨.
- (١٤) الصيمري، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، مصدر سابق، ص ٤٠.
- (١٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (٢٧٣هـ) مناقب أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، القاهرة، ص ١٤.
- (١٦) الصيمري، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، مصدر سابق ص ٥. ومحمد أبو زهرة، أبو حنيفة، مرجع سابق، ص ٣٥، وهبي غاوي: أبو حنيفة مرجع سابق، ص ٣٢٣.
- (١٧) أحمد العوضي، حكم المعارضة وإقامة الأحزاب السياسية في الإسلام، دار النفائس ١٩٩٢، ص ٩. والحقوق السياسية للرعية في الشريعة الإسلامية مقارنة بالنظم الوضعية له، مؤسسة رام، ١٩٩٠، ص ٢٧١.
- (١٨). وهبي غاوي، أبو حنيفة النعمان، مرجع سابق، ص ٣١٩.
- (١٩) أبو يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مالك والشافعي وأبي حنيفة، د. ن، ص ١٥٩-١٦٠.
- (٢٠) الداري: الطبقات السنية، مصدر سابق، ج ١ ص ١٧٣؛ ١٧٤.
- (٢١) عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني ابن الأثير، (٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ. بيروت، ١٩٧٩م، ج ٥ ص ٥٨٥، والصيمري، أخبار أبي حنيفة، ص ٦٠.
- (٢٢) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية مرجع سابق، ج ٢ ص ١٥٢ القاهرة، ج ٢ ص ١٥٢ مصطفى الشكعة: الأئمة الأربعة، ط ١، القاهرة، ١٩٧١، ص ١١٥.
- (٢٣) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية ج ٢، ص ١٥٣ ومصطفى الشكعة، الأئمة الأربعة، ص ١١٥.
- (٢٤) محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٢٨هـ): الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار أحياء التراث العربي بيروت، ج ١، ص ١٣٧.

(٢٥) محمد بن علي بن الحسين بن محمد القرشي الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) مقاتل الطالبين بيروت، دون تاريخ، ص ١٤٦.

(٢٦) محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والاهواء والنحل، دار المعرفة، بيروت، ج ٢، ص ٨٨.

(٢٧) عبد الحي الكتاني التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي، بيروت، ج ١، ص ٧.

(٢٨) الصيمري، أخبار أبي حنيفة، ص ١٤، ١٥.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) عماد الدين أبو الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، بيروت، ١٩٧٧، ج ١، ص ٨٠.

(٣١) المصدر نفسه . والذهبي، تاريخ الاسلام، ص ٦، ٧. والطبري، تاريخ الرسل والأمم والملوك، ج ٧، ص ٦٣٨، مصدر سابق.

(٣٢) الأصفهاني: مقاتل الطالبين، ص ٣٧٨-٣٧٩.

(٣٣) المصدر نفسه

(٣٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج ١٣، ص ٣٨٥.

(٣٥) الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص ٣٦٥.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٣٨) اسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ط ٢، بيروت ١٩٧١م، ص ٩٥.

(٣٩) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ج ١٣ ص ٣٨٥.

(٤٠) المصدر نفسه ج ١٣ ص ١٥٩. والداري: الطبقات السنية، ج ١، ص ١٨.

- (٤١) مصطفى الشكعة: الأئمة الاربعة، ص ٣٦.
- (٤٢) المصدر نفسه.
- (٤٣) الصيمري، أخبار أبي حنيفة ص ٣٢٨.
- (٤٤) المصدر نفسه.
- (٤٥) وهبي غاوجي، أخبار أبي حنيفة النعمان، ص ٣٢٨.
- (٤٦) ابن عبد البر، الانتقاء ص ١٥٣، والخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، ج ١٣ ص ٣٥١.
- (٤٧) عبد الحلیم الجندي، أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام، ص ٨٩.
- (٤٨) الصيمري، أخبار أبي حنيفة ص ٥٩-٦٠.
- (٤٩) الداري، الطبقات السنية، ج ١ ص ١٨٤-١٩٠. محمد زاهد الكوثري، حسن التقاضي، سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، القاهرة ١٩٤٨م، ص ٧٧، ٨٢.
- (٥٠) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (٩١١) تاريخ الخلفاء، ط ١، القاهرة ١٩٥٢م، ص ٩٣٥. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٢٨، وابن كثير، البداية والنهاية، ج ٢، ص ٦.
- (٥١) الداري، الطبقات السنية ج ٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٢٩.
- (٥٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٤١.